خلال كلمة في الجمعية الفيدرالية الروسية بـ«موسكو»..

رئيس مجلس الشورى: العلاقات البحرينية الروسية تقوم على أسس متينة من الاحترام والتفاهم والتعاون

أكد علي بن صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، اعتزاز مملكة البحرين بما يجمعها من علاقات تاريخية وطيدة مع روسيا الاتحادية، والتي أرسى دعائمها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وفخامة الرئيس فلاديمير بوتين، رئيس روسيا الاتحادية، مشيرًا إلى أن العلاقات البحرينية الروسية تقوم على أسس متينة من الاحترام المتبادل، والتفاهم المشترك، والتعاون البناء في مختلف المجالات البرلمانية والاقتصادية والثقافية والتعليم والتدريب المهني.

جلال ذلك خلال الكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الشورى، أمس أمام مجلس الاتحاد في الجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية في العاصمة الروسية «موسكو»، بمناسبة الزيارة الرسمية التي يقوم بها لروسيا الاتحادية الصديقة، تلبية لدعوة كريمة من السيدة فالنتينا ماتفيينكو، رئيسة مجلس الاتحاد، حيث نقل إلى رئيسة وأعضاء الجمعية تحيات حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، ودعواته الصادقة لروسيا الاتحادية بالمزيد من التقدم والازدهار.

وخلال الكلمة، أثنى رئيس مجلس الشورى على العلاقات الثنائية المتينة بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية، وما تشهده هذه العلاقات من تطور ملموس في مختلف المجالات، وخصوصاً من خلال الزيارات الملكية الرفيعة المستوى، مستذكرًا زيارة جلالة الملك المعظم، لموسكو في شهر مايو من العام الماضي (٢٠٢٤)، ولقائه فخامة رئيس روسيا الاتحادية الصديقة، وما تم خلال الزيارة من توقيع على مجموعة من الاتفاقيات لدعم التعاون في مجالات التجارة، والاقتصاد والطاقة والصحة.

وأوضح رئيس مجلس الشورى أن هذه الزيارة الملكية التاريخية تُظهر أن العلاقات الثنائية بين البلدين قد بلغت مستوى رفيعًا، وهي قائمة على أسس من الصداقة والاحترام المتبادل، والتعاون والتواصل المنتظم لما فيه مصلحة شعبي البلدين، ودعم السلام والاستقرار في المنطقة، وتعزيز التعاون والشراكة مع روسيا، مع تشجيع الحلول الدبلوماسية كسبيل لتجاوز الأزمات الإقليمية والدولية.

ونوّه رئيس مجلس الشورى بأنَّ زيارة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لروسيا الاتحادية، والتي أعقبت زيارة جلالة الملك المعظم، عززت الشراكة البرلمانية والاقتصادية، وشهدت أيضًا توقيع مذكرات تفاهم مهمة في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا.

وذكر رئيس مجلس الشورى أن مشاركة مملكة البحرين في المنتدى شهدت توقيع العديد من اتفاقيات ومذكرات التفاهم، في مجال الإعلام، والتعاون الجمركي لرفع كفاءة التبادل التجاري، وفي مجال التبادل السياحي والثقافي، بما يعكس حرص قيادة البلدين الصديقين على مواصلة البناء على ما تحقق من إنجازات، والسير بخطى واثقة نحو آفاق أرحب من التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات.

وبيّن رئيس مجلس الشورى أنَّ مملكة البحرين، بفضل رؤية جلالة الملك المعظم، أرست دعائم التنمية الشاملة والمستدامة، واستطاعت أن تحقق نجاحات بارزة في كافة المجالات الحيوية، إضافة إلى الدعم المتواصل والمتابعة في ترجمة النهج الملكي السامي، من لدن صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ما عكس التزام القيادة الحكيمة بدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، لافتًا إلى أن هذه الرؤية تعد خارطة طريق نحو مستقبل مستدام، ووضعت مملكة البحرين على المسار الصحيح لتحقيق توازن مثالي بين النمو الاقتصادي والاستدامة، وجذب الاستثمارات الخارجية، وتعزيز قدراتها الاقتصادية من خلال المبادرات القيّمة التي شملت كافة القطاعات، وأبرزها تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية.

أول جامعة على مستوى البحرين

جامعة العلوم التطبيقية تحصد اعتمادا أكاديميا فرنسيا لبرنامج البكالوريوس في الحقوق

في إنجاز أكاديمي بارز يعكس التزامها الراسخ بأعلى معايير الجودة والتميّز، حصلت جامعة العلوم التطبيقية على الاعتماد الأكاديمي الفرنسي من المجلس الأعلى لتقييم البحث والتعليم العالي في فرنسا (Hcéres)، لمدة خمس سنوات، وذلك لبرنامج البكالوريوس في الحقوق، لتصبح بذلك أول جامعة تحصل على هذا الاعتماد المرموق في مملكة البحرين، ومن الجامعات القليلة في المنطقة في خطوة تعزز مكانتها إقليمياً ودولياً كمؤسسة أكاديمية تمتلك مقومات الجامعات العالمية.

وبهذه المناسبة، عبّر رئيس مجلس الأمناء، البروفيسور وهيب الخاجة، عن فخره واعتزازه بهذا الإنجاز النوعي، مؤكداً أن حصول الجامعة على هذا الاعتماد الدولي هو تتويج لسنوات من العمل الجاد والتطوير المستمر في البنية الأكاديمية والإدارية للجامعة.

ورفع البروفيسور الخاجة أسمى آيات الشكر والتقدير إلى المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب ووزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي على دعمهم المتواصل، وحرصهم الدائم على تمكين مؤسسات التعليم العالي البحرينية من الوصول إلى مصاف الجامعات العالمية.

من جانبه، أكّد رئيس الجامعة، البروفيسور حاتم المصري، أن هذا الاعتماد يمثل شهادة دولية على جودة التعليم الذي تقدمه جامعة العلوم التطبيقية، وعلى التزامها بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في تصميم وتنفيذ برامجها الأكاديمية، منوهاً الى أن هذا الإنجاز يبرهن على أن الجامعة تسير بثبات نحو تحقيق رؤيتها بأن تكون مؤسسة تعليمية ذات طابع دولي، تُسهم في تأهيل طلبة يمتلكون الكفاءة والقدرة على التنافس في أسواق العمل الإقليمية والدولية.

من جانبه أشار الدكتور حسين بني عيسى القائم بأعمال عميد كلية الحقوق الى أن الاعتماد الفرنسي ليس فقط دليلاً على تميز البرامج الأكاديمية التي تقدمها الكلية، بل هو أيضاً رافعة استراتيجية تعزز من فرص التعاون الدولي، وتفتح آفاقاً أوسع للشراكات البحثية والعلمية، وتُسهم في تعزيز ثقة الطلبة وأولياء أمورهم بمستوى التعليم وجودة المخرجات التعليمية للكلية.

ويمثل المجلس الأعلى لتقييم البحث والتعليم العالي في فرنسا (Hcéres) إحدى أبرز هيئات ضمان الجودة في أوروبا، وهو عضو في الشبكة الأوروبية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (ENQA)، ومسجل ضمن السجل الأوروبي لوكالات ضمان الجودة (EQAR).

ويأتي حصول جامعة العلوم التطبيقية على هذا الاعتماد في إطار سعيها الحثيث لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، التي تضع على رأس أولوياتها رفع مستوى الاعتمادية الدولية لبرامجها، وتعزيز تنافسيتها، وترسيخ مكانتها كمؤسسة أكاديمية رائدة تواكب متطلبات العصر، وتلبي تطلعات الطلبة والمجتمع.

الرأي الثالث

شراكة استراتيجية.. ورؤية اقتصادية

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

تمثل الزيارة الرسمية لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، للعاصمة الأمريكية واشنطن، نقلة نوعية وترجمة واقعية في العلاقات الثنائية والشراكة الاستراتيجية بين البلدين في جميع المسارات.. ترتكز على عراقة العلاقات البحرينية الأمريكية الممتدة لأكثر من ١٣٠ عاما، وتنطلق من الرؤية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم.

ويمثل التوقيع على اتفاقيات التعاون بين القطاع الخاص في البلدين الصديقين، والتي تصل قيمتها إلى ١٧ مليار دولار، نقطة تحول مضيئة ونوعية، في المجالات التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بما يعزز التكامل الاقتصادي، ويخلق فرص تنموية متطورة، تعود بالخير والنماء على البلدين والشعبين الصديقين.

الزيارة الحالية، تسهم في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بصورة متجددة وعصرية، تواكب تطلعات البلدين والأهداف المنشودة، خاصة في المجال الاقتصادي باعتباره عصب النمو والازدهار للمجتمع.. فبعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة في عام ٢٠٠٤، واتفاقية التكامل الأمني والازدهار الشامل، في عام ٢٠٢٣، تأتي الزيارة الحالية لتتويج مرحلة جديدة من الاهتمام الثنائي على ترسيخ المصالح المشتركة.

الزيارة الحالية لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تشهد حضورا متميزا في الوفد البحريني، يتقدمهم سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء، وعدد من أصحاب المعالي والسعادة المسؤولين، وممثلي القطاع الخاص، في رسالة بحرينية رفيعة المستوى بشأن الحرص البحريني في تعزيز الشراكة الاستراتيجية برؤية اقتصادية ومستقبلية ومستدامة.

حزمة المشاريع الاستثمارية التي أشار إليها الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني في مجالات الطيران والتكنولوجيا والصناعة والاستثمار تعكس الحرص البحريني على الاستثمار الأمثل في المجالات الحيوية، وتؤكد متانة المنظومة التشريعية وتطور البيئة الاقتصادية وانفتاحها، ودعوة مجتمع الأعمال الأمريكي للاستفادة من هذه الفرص النوعية وبناء شراكات مستدامة مع مملكة البحرين.

حلول تقنية لشبكة المعلومات والاتصالات الحكومية من شركة «سيسكو» الأمريكية.. إنشاء كابل ألياف ضوئية بحري بطول ٨٠٠ كلم، في شمال الخليج العربي يربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والعراق، مع الشبكات العالمية.. إطلاق رحلات مباشرة من مملكة البحرين إلى مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.. تعاون استراتيجي بين شركة ممتلكات البحرين القابضة وعدد من الشركات الأمريكية، بقيمة إجمالية تصل إلى ٢ مليار دولار أمريكي، بهدف خلق فرص عمل في الصناعات التحويلية المرتبطة بالألمنيوم.. استثمار ١٠,٧ مليارات دولار أمريكي من عدد من المؤسسات المالية ومؤسسات القطاع الخاص بمملكة البحرين في الولايات المتحدة الأمريكية.

كل تلك الاتفاقيات الرامية إلى المشاريع النوعية، تؤكد أن مملكة البحرين تمثل بوابة محورية ومركز حيوي للشراكة الاستراتيجية وفق رؤية اقتصادية.. تعمل من أجل صالح مملكة البحرين ودول المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الزيارة الحالية، تشكل نقطة تحول متطورة ومتجددة، في الدبلوماسية الاقتصادية البحرينية.. ونتائجها المثمرة ستعود بالخير للوطن والمواطن ومستقبله.

جمعية الصم تستفيد من تجربة الكويت.. وتؤكد: لغة الإشارة العربية دخيلة على مجتمعنا ويجب إيقافها

تسلمت جمعية الصم البحرينية نسخا من كتاب «لغويات لغة الاشارة الكويتية» للمؤلف الأستاذ بدر الدوخي، وكتاب «مقدمة في اخلاقيات ترجمة لغة الاشارة في الشرق الأوسط» للأستاذ جابر الكندري.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها رئيس مجلس ادارة جمعية الصم البحرينية السيد حسن الغريفي ونائبه محمد فتح، لدولة الكويت بهدف الاستعانة بالخبرات التعليمية والعملية في تأهيل الصم والمترجمين في المجتمع البحريني، لكي يكونوا في المستقبل نخبة ونواة لتعليم لغة الاشارة البحرينية.

والتقى وفد الجمعية بكل من بدر الدوخي وجابر الكندري، وهم من رواد تعليم لغة الاشارة الكويتية في الكويت ولهم باع طويل في هذا الجانب.

وثمن رئيس جمعية الصم البحرينية السيد حسن الغريفي هذا التعاون، مشيرا الى أن كتاب لغويات لغة الاشارة الكويتية يهدف إلى التخصص والتعمق في لغويات لغة الاشارة الكويتية وإعطاء فكرة عن ماهية الإشارة وقواعدها وكيفية ترتيب الكلمات، ويتطرق كذلك إلى علم الأصوات ودلالات الاشارة والمورفولجيا ومعجم لغة الاشارة، بالإضافة إلى قواعد لغة الاشارة الكويتية وترتيب الكلمات.

فيما يركز كتاب «مقدمة في اخلاقيات ترجمة لغة الاشارة في الشرق الأوسط» على أخلاقيات المترجم وما يجب على المترجم اتباعه عند الترجمة ولا بد من اتباع هذه المبادئ بحذافيرها.

وقال الغريفي: إن هذه الكتب مهمة للغة الاشارة البحرينية ولمجتمع الصم في مملكة البحرين. ولكون لغة الاشارة البحرينية مهمة لمجتمع الصم هنا فلابد أولا من إيقاف استخدام الاشارة العربية الموحدة، حيث إنها تعبث بهوية مجتمع الصم وبلغته وثقافته، وهي إشارات دخيلة على مجتمعنا ولا تبت بأي صلة بهويتنا البحرينية. لا يوجد قرار يفرض على مجتمعنا هذه الاشارات الدخيلة.

وأضاف: لقد تم خداع مجتمع الصم والمترجمين بأن هذه الاشارات سوف تخدمهم في تواصلهم والعكس هو الصحيح، لقد دمرت هذه الاشارات مجتمعنا. فلابد من إيقاف المترجمين المستخدمين للإشارات العربية الموحدة وعدم استخدامها بتاتا في مملكة البحرين. ولابد من استخدام لغة الاشارة البحرينية في جميع المجالات وهذ ما أقره وأكده الاتحاد العالمي للصم.

وقال انه في الوقت الذي يتم في الكويت تأهيل الأفراد من المستوى الأول حتى السادس في فترة تصل الى سنة ونصف، يتخرج بعدها المترجم بكفاءة عالية تخدم مجتمع الصم، فإننا في البحرين بحاجة الى مستقبل أفضل للأفراد الصم كافة والمترجمين خاصة لاكتساب هذه المهارات.

صيادو مرفأ رأس ريا يتطلعون إلى تطوير المرفأ واستكمال نواقصه

كتب: محمد القصاص

أعربت جمعية الصيادين المحترفين عن أملها في استجابة الجهات المعنية لمطالب صيادي مرفأ رأس ريا باستكمال نواقصه الخدمية منها الكهرباء والماء ومحطة الوقود والديزل والمواقف إلى جانب المرافق العامة المواكبة لممارسة نشاطهم البحري مع توفير البيئة الآمنة والمستقرة لقواربهم في المرفأ.

وأوضحت أن المرفأ يعاني من غياب الكهرباء والماء وإعادة صيانة وتشغيل محطة الوقود والديزل التي لم تعمل منذ افتتاح المرفأ إلى جانب مواقف قوارب المحترفين والهواة بالإضافة إلى عدم توفر مرافق عامة كالمسجد ودورات المياه والمخازن وورش الإصلاح ما يؤثر بشكل مباشر على عملهم اليومي وظروف التشغيل.

وأضافت عقدت العديد من الاجتماعات وقطعت الوعود والتسويفات بالسنوات الماضية بشأن تطوير المرفأ وسد نواقصه المهمة والأساسية إلى أن سئموا الصيادون من كثرتها دون أي تغيير على الواقع ما جعلهم يقطعون الأمل في تطلعاتهم الى المرفأ النموذجي.

وأشارت إلى أن مرفأ رأس ريا ليس مجرد حوض مائي بل شريان حياة لمئات الأسر التي تعتمد عليه كمصدر رزق حيث يضم المرفأ العشرات من (البوانيش) و(الطرارید) التابعة لمحترفين وهواة وهذا المرفأ يعد مصدرا لأكثر من ٧٠٪ من إنتاج سوق السمك المحلي بحسب تأكيدات المسؤولين وبالرغم من ذلك إلا انه لايزال يندب حظه وسط العديد من مطالب الصيادين المتكررة.

ودعت الجمعية الجهات المعنية إلى سماع صوت الصيادين بنفض الغبار عن بنية مرفأ رأس ريا وإعادته كمرفأ نموذجي يعيد له الحياة ليسهل على الصيادين مواصلة مهنتهم برفد السوق بمختلف الأسماك وتأمين مصدر دخلهم الأساسي ليتمكنوا من إطعام أسرهم التي تنتظر مردود عملهم اليومي.